قرار رئيس المؤتمر الوطني العام

رقم (13) لسنة 2014 بشأن إتخاذ بعض الإجراءات لمواجهة

التحركات الماسة بالأمن القومي من قبل الطلبة والموظفين

الليبيين المقيمين بالخارج

بعد الاطلاع:

- على الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في 03 / أغسطس 2011م وتعديلاته.
- وعلى النظام الداخلي للمؤتمر الوطني العام.
- وعلى قانون العقوبات العام.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (4) لسنة 2014م بشأن إعلان حالة النفير والتعبئة العامة.
- وعلى التقارير الأمنية حول مظاهر العداء للدولة الليبية.

مادة (1)

توقف المنح الدراسية للطلبة الموفدين للدراسة بالخارج والذين قادوا أو شاركوا في الأنشطة المعادية لثورة 17 فبراير في الدول المقيمين فيها وعلى الوزارات والجهات التابعين لها إحالة قوائم بأسمائهم إلى النائب العام لمباشرة التحقيقات تجاههم.

مادة (2)

توقف مرتبات ومكافآت الموظفين التابعين للدولة الليبية في الخارج والذين قادوا أو شاركوا في الأنشطة المعادية لثورة 17 فبراير، ويجب تقديم قوائم بأسمائهم إلى الجهات المختصة.

مادة (3)

على السفارات الليبية بالخارج إجراء تحقيقات في أعمال الشغب التي قام بها الأفراد المنوه عنهم في المادتين السابقتين، ويلزم السفير أو من ينوب عنه بإحالة تقارير سريعة ونتائج التحقيق في ذلك إلى الجهات المختصة، وعلى الجهات الأمنية التابعة للسفارات إحالة القوائم على وجه السرعة إلى جهات الاختصاص.

This document constitutes an un-official transcription/translation. DCAF cannot be held responsible for damages that may arise from its use. For official reference, please refer to the original text as published by the Libyan Authorities.
DCAF's Libyan Security Sector Legislation project is financed by the DCAF Trust Fund for North Africa.
www.security-legislation.ly

مادة (4)

يعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ صدوره وعلى كل فيما يخصه تنفيذه.

نوري علي أبو سهمين

رئيس المؤتمر الوطني العام

صدر في طرابلس

بتاريخ 24 - 01 – 2014م

This document constitutes an un-official transcription/translation. DCAF cannot be held responsible for damages that may arise from its use. For official reference, please refer to the original text as published by the Libyan Authorities.

DCAF's Libyan Security Sector Legislation project is financed by the DCAF Trust Fund for North Africa.

www.security-legislation.ly